

محتويات هذا العدد من النشرة القضائية

- مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل للربع الثاني، والثالث، والرابع من عام 2023م
- مضات قضائية
- مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- بعض الدراسات المحلية

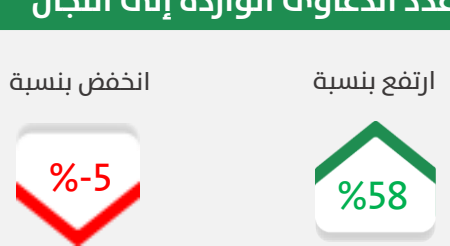
مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

- في تاريخ 2023/10/23م، أطلقت الأمانة العامة للجان الفصل العدد الثاني من نشرتها القضائية، وقد حصدت عدد مشاهدات بلغ (10.5) ألف مشاهدة لهذه التدوينة على منصة (X) وذلك بنهاية شهر ديسمبر من عام 2023م.
- عملت الأمانة العامة للجان الفصل على مبادرة تحسين تجربة المتعاملين معها، حيث وفرت خدمات متنوعة لكبار السن وذوي الإعاقة المستحقين، بما في ذلك تسهيل إجراءات تقديم الدعوى ومتابعتها وتوفير المرافق والأولوية في تقديم الخدمات. ويتم الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال تقديم طلب - مستوفياً لشروط الاستحقاق - عبر بريد إلكتروني يرسل إلى عنوان بريد الأمانة العامة للجان الفصل الإلكتروني (info@crsd.org.sa) أو من خلال الاتصال الهاتفي على الرقم (0112188888).
- بلغ متوسط فترة التقاضي لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية (5.53) أشهر في الربع الرابع من عام 2023م، مقارنة بـ (7.64) أشهر للربع الرابع لعام 2022م.

إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية لعام 2023م

الربع الثاني لعام 2023م مقارنة بالربع الثاني لعام 2022م

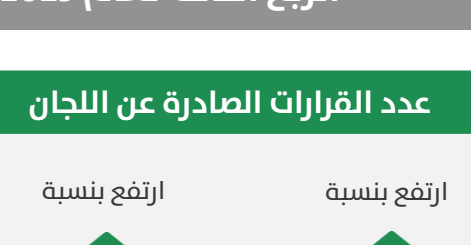
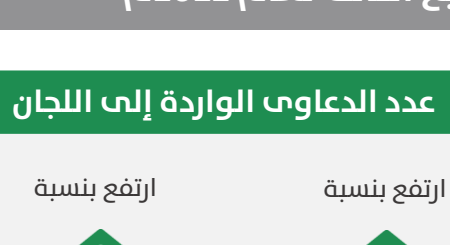
عدد الدعاوى الواردة إلى اللجان



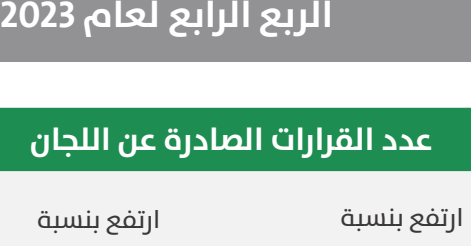
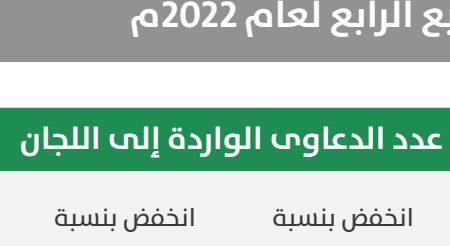
عدد القرارات الصادرة عن اللجان



الربع الثالث لعام 2023م مقارنة بالربع الثالث لعام 2022م



الربع الرابع لعام 2023م مقارنة بالربع الرابع لعام 2022م



مضات قضائية

الإختصاص القضائي للمنازعات الواقعة في نطاق نظام السوق المالية ولوائح السوق (تداول) ومركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

هيئة السوق المالية: تتولى الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.

تداول: هي الجهة المصرح لها بالعمل كسوق لتداول وإدراج الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية.

مقاصة: هي شركة تعمل كوسيط بين طرفين في تبادل الأوراق المالية من خلال اتخاذ دور المشتري لكل بائع، ودور البائع لكل مشتري، وبذلك تصبح مسؤولة عن ضمان تسوية الصفقة.

إيداع: تقوم شركة إيداع بتشغيل وصيانة نظام الإيداع والتسوية (DSS)، وهو نظام إدخال إلكتروني لتسجيل وحفظ الأوراق المالية وتسجيل ملكيتها، وهي تسهل عمليات حفظ حقوق الملكية والديون والمكوك والسندات وصناديق الاستثمار المتداولة والعقارية، وغيرها من الأدوات المالية في السوق المالية السعودية.

وتختص لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، بالفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ ولوائح الهيئة والسوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها وتعليماتها في الحق العام والحق الخاص، وفقاً للمادة الثلاثين من نظام السوق المالية.

الدعوى الجماعية

طريقة التقدم بطلب قيد دعوى جماعية



صناديق التعويضات

نصت المادة التاسعة والخمسون من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2هـ، المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/16) وتاريخ 1441/01/19هـ، على أنه " ... د - مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (4) من الفقرة (أ) من هذه المادة، للهيئة تنظيم إجراءات تعويض الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار نتيجة المخالفات المرتكبة، ولها في سبيل ذلك إنشاء صناديق مخصصة للتعويض يكون موردها من المكاسب غير المشروعة المحصلة إلى حساب الهيئة، ويكون تعويض الأشخاص المتضررين وفقاً لخطة توزيع يصدر باعتمادها قرار من اللجنة، وتخضع هذه الصناديق للقواعد والإجراءات التي تضعها الهيئة بما يعزز عمل تلك الصناديق ويحد من المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بها".

وعلى ضوء ذلك صدرت قواعد وإجراءات داخلية منظمة لتلك الصناديق، تهدف إلى تنظيم إنشاء صناديق التعويض للمتضررين في السوق المالية نتيجة المخالفات المرتكبة لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذية، كما تضمنت تلك القواعد آلية عمل هذه الصناديق، وأحكام إنائها، وإجراءات التعويض منها متضمنة خطة توزيع لكل صندوق؛ بما يعزز عمل صناديق التعويض ويحد من المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بها.

إختصاص لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بموجب نظام الشركات الجديد

تتولى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية النظر والفصل في التظلمات من قرارات الهيئة وجميع الدعاوى المدنية والجزائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ، وللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه، كما تتولى توقيع الجزاءات المقررة لمخالفة أحكامها، وذلك فيما يتعلق بشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية. وتطبق اللجنة القواعد والإجراءات التي يعين عليها اتباعها وفقاً لنظام السوق المالية في شأن الدعاوى المختصة بها وفقاً لأحكام نظام الشركات المشار إليه.

مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التعويض عن التأخر في تسهيل الضمانات:

ترادى مؤسسة السوق المالية في تسهيل الضمانات المقدمة من المستثمر في محفظته الاستثمارية - أثره - مسؤولية المؤسسة المالية عما ترتب على تأخرها من آثار، ومنها إلزامها بإلغاء المدرونية وما ترتب عنها من عوالت، حيث كان بإمكانها التمرّف بتصفية أصول المستثمر المحفوظة لديها ضمانات للتسهيلات. قرارات أرقام: (1374 - 1354).

التعويض عن المنع من التصرف في الأسهم سواء (منع من التداول - رهن أسهم بدون وجه حق - الحجز على الأسهم بدون وجه حق):

يكون التعويض عن منع المصحب من التصرف في الأسهم بالنظر إلى متوسط سعر السهم خلال الفترة من تاريخ منع المصحب من التصرف في أسهمه إلى تاريخ تمكينه من ذلك، أو إلى تاريخ صدور قرار اللجنة إذا لم يتمكّن منها قبل ذلك، مطروحاً منه متوسط سعر السهم بتاريخ التمكّن مضموناً في عدد الأسهم، وإذا اشتملت تلك الأسهم على أسهم منحة قبل العلم بالمنع من التصرف، فإنها تضاف إلى الأسهم الأصلية عند احتساب التعويض، ويضاف لها أي توزيعات أرباح خلال فترة التعويض. قرار رقم: (1925).

الصفحة التجارية في جرائم السوق المالية:

الصفحة التجارية في جرائم السوق المالية تتحقق من أية واقعة يمكن من خلالها توفر القناعة بأن الشخص الذي مارس هذا النشاط قد مارسه بصفة تجارية سواء تحققت من شخص المتهم، أو من سلوكه، أو من المظهر الذي ظهر به، أو من المقابل العائد على المتهم. قرارات أرقام: (1952 - 1955).

الدراسات المحلية

دراسة تقييم المؤشرات الاسترشادية للصناديق الاستثمارية العامة (إدارة التزام المنتجات الاستثمارية في هيئة السوق المالية):

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نبذة عن قطاع الصناديق الاستثمارية بالمملكة فيما يخص مؤشراتها الاسترشادية، من خلال إعطاء المشاركين بالسوق نظرة عامة حول المؤشرات الاسترشادية المستخدمة في قطاع صناديق الاستثمار العامة، وإلى معرفة مدى دقة اختيار المؤشرات الاسترشادية ومدى ملاءمتها لاستراتيجيات الاستثمار، وتوضيح أبرز الممارسات الملائمة وغير الملائمة فيما يتعلق باختيارات المؤشرات الاسترشادية والإفصاح عنها، وأخيراً معرفة مدى اختلاف أبرز الممارسات العالمية عن المتطلبات المطبقة على المؤشرات الاسترشادية لصناديق الاستثمار داخل المملكة، للاطلاع على الدراسة: [\(دراسة تقييم المؤشرات الاسترشادية للصناديق الاستثمارية العامة\)](#)

كتيب الأسواق المالية والمؤثرات الاقتصادية:

أعد إصدارات البرنامج التوعوي "تمين" من هيئة السوق المالية والذي يعنى برفع الثقافة المالية والاستثمارية للفئات المستهدفة، حيث يهدف هذا الكتيب إلى التعرف على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتأثيرها على الأسواق المالية، كما يبين أثر السياستين المالية والنقدية على أداء هذه الأسواق، ويوضح مراحل الدورات الاقتصادية، وأهميتها الخامة لقرارات المستثمرين. للاطلاع على الكتيب: [\(الأسواق المالية والمؤثرات الاقتصادية\)](#)